الأمم المتحدة
A/AC.105/887/Add.1
الجمعية العامة
Distr.: General
27 December 2006
Arabic
Original: English

لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية

التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية: أنشطة الدول الأعضاء

مذكّرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

ثانيا- الردود المتلقّاة من الدول الأعضاء ٢
الصين ٢
الجمهورية التشيكية ٢
غينيا ٦
كينيا ٧
الفلبين ١٢

V.06-59549 (A)

ثانيا- الردود المتلقّاة من الدول الأعضاء

الصين

[الأصل: بالإنكليزية]

١- أحرزت الصناعة الفضائية في الصين تقدّما كبيرا منذ أن أصدرت الحكومة الصينية وثيقة بيضاء عنوانها "الأنشطة الفضائية في الصين" في عام ٢٠٠٠. وبغية تقديم لمحة للناس في جميع أنحاء العالم تتيح لهم فهماً أفضل لتطوّر الصناعة الفضائية في الصين على مدى السنوات الخمس الماضية، ولخططها في المستقبل القريب، أصدرت حكومة الصين الوثيقة البيضاء المعنونة "الأنشطة الفضائية في الصين في عام ٢٠٠٦"، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

٢- تتكوّن الوثيقة البيضاء الجديدة من خمسة فصول: (أ) أهداف ومبادئ تطوير الصناعة الفضائية في الصين؛ (ب) التقدّم المحرّز في السنوات الخمس الماضية؛ (ج) الأهداف المحدّدة والمهام الرئيسية في التطوير خلال السنوات الخمس المقبلة؛ (د) السياسات العامة والتدابير المتّبعة بشأن التطوير؛ (هـ) التبادل والتعاون على الصعيد الدولي.

٣- وسوف تُوزَّع الوثيقة البيضاء "الأنشطة الفضائية في الصين في عام ٢٠٠٦" أثناء الدورة الرابعة والأربعين للجنة الفرعية العلمية والتقنية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، المزمع عقدها في الفترة من ١٢ إلى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

الجمهورية التشيكية

[الأصل: بالإنكليزية]

١- بلغ التنسيق في الأنشطة الفضائية في الجمهورية التشيكية مستوى أعلى مما كان عليه من الناحية النوعية بعد التوقيع على الاتفاق بشأن الخطة الخاصة بالدول المتعاونة الأوروبية، المنصوص عليها في ميثاق وكالة الفضاء الأوروبية (إيسا)، في براغ في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. والدولتان الأخريان المتعاونتان مع وكالة الفضاء الأوروبية المشاركتان في الخطة المذكورة هما رومانيا وهنغاريا. وهذا الترتيب إنما هو استمرار للتعاون مع وكالة الفضاء الأوروبية، الذي استُهلّ في عام ١٩٩٨، ضمن إطار العمل المحدود الخاص ببرنامج تطوير التجارب العلمية (برو‌ديكس) لدى وكالة الفضاء الأوروبية. وقد أصبح هذا التعاون في العمل أوثقَ الآن بمقتضى الاتفاق في إطار الميثاق المذكور، ممّا من شأنه أن يزيد التمويل

اللازم، وكذلك الفرص المتاحة للأبحاث التطبيقية، ولكي تقوم شركات القطاع الخاص بتطوير التكنولوجيات الفضائية في الجمهورية التشيكية.

٢- ويحدّد الميثاق، بحسب الاتفاق على خطة الدول المتعاونة الأوروبية، الأنشطةَ التي سوف تشارك الجمهورية التشيكية من خلالها في الأبحاث وفي المشاريع الصناعية أيضا التي تضطلع بها وكالة الفضاء الأوروبية. أما المشاريع فتُموَّل بمساهمات تُقدَّم من الجمهورية التشيكية لأجل برنامج خطة الدول المتعاونة الأوروبية، بما لا يقلّ عن مليون يورو سنويا. وبغية مباشرة البرنامج، تمّ اختيار ١١ مقترحا من جانب هيئات برنامج وكالة الفضاء الأوروبية ومسؤولين تشيكيين معاً. وتبلغ الميزانية الإجمالية لتلك المشاريع المقترحة ٢,٨ مليون يورو، سوف يُنفق ما نسبته ٥٠ في المائة منها في ميدان علوم الفضاء، وأكثر من ٢٠ في المائة على الشريحة الأرضية، وقرابة ١٥ في المائة على مشاريع رصد الأرض، و٣ في المائة على الملاحة بواسطة السواتل. ثم سوف تُضاف مشاريع أخرى في السنوات المقبِلة عقبَ تقييم مقترحات المشاريع التي تُقدَّم إلى مكتب الفضاء التشيكي. والاتفاق الخاص بالدول المتعاونة الأوروبية صالح لمدة خمس سنوات، وبعد انقضائها يمكن تمديده.

٣- التطوّر الآخر في العلاقات بين الجمهورية التشيكية ووكالة الفضاء الأوروبية في عام ٢٠٠٦ هو منح الجمهورية التشيكية صفة مراقب في اثنتين من هيئات برنامج وكالة الفضاء الأوروبية: لجنة العلاقات الدولية، وهيئة برنامج رصد الأرض. وتلك الخطوة الهامة التي تتماشى مع مسار الاستراتيجية العامة التي تتّبعها الجمهورية التشيكية، تتيح سبل الاطلاع على عملية اتخاذ القرارات لدى وكالة الفضاء الأوروبية، كما أن من شأنها أن تؤدّي إلى اكتساب صفة العضوية الكاملة في الوكالة (إيسا).

٤- في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أصدرت مديرية الرحلات الفضائية البشرية وأبحاث الجاذبية الصغرى والاستكشاف في الفضاء، التابعة للوكالة (إيسا)، الإعلان عن فرصة سانحة للمشاركة في مشروع "محطة الفضاء الدولية: بنية تحتية فريدة للأبحاث" (SURE)، الذي يتيح فرصة للقيام بمشاريع أبحاث أساسية وتطبيقية على متن محطة الفضاء الدولية. ومشروع البنية التحتية الفريدة للأبحاث هو مبادرة استهلّتها وكالة الفضاء الأوروبية وتموِّلها المفوّضية الأوروبية ضمن البرنامج الإطاري السادس. وهو متاح للعلماء، وكذلك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمّة إليه، مع حفظ الأولوية للدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي، ومنها الجمهورية التشيكية.

٥- من ثَم فإن هذا النهج يتيح أول فرصة لعلماء تشيكيين ومؤسسات تشيكية للاستفادة من الدعم المالي المقدّم من المفوّضية الأوروبية، من أجل الاضطلاع بأبحاث على متن محطة الفضاء الدولية، وكذلك القيام بمهام قادة مجموعات مستعمِلين، يتولّون المسؤولية عن أنشطة تجارب مختلفة، بما في ذلك الإشراف عليها، ويقومون بمهام جهة التّماس بين وكالة الفضاء الأوروبية وأعضاء مجموعات المستعمِلين.

٦- وبغية القيام بالتنسيق على نحو أفضل بين الأنشطة العديدة ذات الصلة بالفضاء، أُعيد تنظيم الهيئة التشيكية للأنشطة الفضائية لتكون برعاية وزارة التعليم والشباب والرياضة في الجمهورية التشيكية. وتلك الهيئة الاستشارية مسؤولة عن صوغ توصيات بشأن قيام الحكومة بالتنسيق بين الأنشطة الفضائية الوطنية والدولية التي تجري في البلد. وتتكوّن الهيئة من خبراء تعيّنهم وزارة التعليم والشباب والرياضة ووزارة الشؤون الخارجية والأكاديمية التشيكية للعلوم، وغيرها من الكيانات من القطاع الحكومي ومن القطاع الخاص المعنية بالأنشطة ذات الصلة بالفضاء. لكن وزارة الشؤون الخارجية تظلّ مسؤولة عن تمثيل الجمهورية التشيكية لدى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وأما إدارة الشؤون العملية والتنظيم الإداري للمشاريع الفضائية فقد أُسندت مهامها إلى مكتب الفضاء التشيكي، وهو مؤسسة غير ربحية تدعم أنشطة مختلفة، بما في ذلك تنظيم الحلقات الدراسية وحلقات العمل.

٧- والجمهورية التشيكية، بصفتها دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي، تشارك أيضا في الأنشطة ذات الصلة بالفضاء التي تضطلع بها المفوّضية الأوروبية. وأهم مبادرة مشتركة تضطلع بها المفوّضية الأوروبية ووكالة الفضاء الأوروبية هي النظام الأوروبي للملاحة الساتلية (غاليليو). وقد أُنشئت هيئة تنسيق بشأن نظم الملاحة العالمية بموجب مرسوم حكومي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، فيما يخص مهام وزارة النقل، بغية ضمان المشاركة الملائمة في برنامج نظام غاليليو.

٨- ومن تطبيقات نظام غاليليو الواعدة بالنجاح مشروع شبكة الإشارات الصادرة في الفضاء عبر الإنترنت (سيسنِت)، وهي تكنولوجيا جديدة تجمع بين القدرات القوية جدا التي تتميّز بها الملاحة الساتلية وقدرات الإنترنت. وقد أصبحت المعلومات الملاحية العالية الدقة المستمدّة من نظام الخدمة الملاحية التكميلية الأوروبية الثابتة بالنسبة للأرض (إغنوس) متاحةً الآن، وذلك عادةً من خلال الشبكات اللاسلكية للنظام العالمي للاتصالات المتنقّلة (جي اس ام)، أو نظام الخدمة الراديوية الحزميّة العامة (جي بي آر اس)، حتى من دون توافر أي مدى رؤية لأي ساتل ثابت المدار بالنسبة للأرض. وإن الجمهورية التشيكية تقترح مواصلة تطوير

الأدوات الحالية بالاستناد إلى المنظومة المشتركة بين وكالة الفضاء الأوروبية وشبكة الإشارات الصادرة في الفضاء (إيسا/سيسنت) (بما في ذلك إمكانية بناء موقع محطة خاصة بالشبكة (سيسنت) في الجمهورية التشيكية)، وكذلك تقترح استعمال أدوات مماثلة من أجل تطوير تطبيقات أخرى معيّنة. ومن شأن ذلك المشروع أن يساعد على نشر المعلومات عن إمكانيات استعمال نظام الخدمة (إغنوس) وشبكة الإشارات (سيسنت) فيما بين الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي. كما أنه سوف يؤدّي إلى زيادة المعارف العملية والخبرات في الجمهورية التشيكية، وإعداد المؤسسات المحلية لاستعمال خدمات شبكة النظم العالمية لسواتل الملاحة، وإعلام الجمهور العام عن فائدة تطبيقات النظام (غاليليو). علاوة على ذلك، فإنه سوف يساعد على تطوير أدوات جديدة لاستعمال شبكة الإشارات (سيسنت) في أنحاء أوروبا.

٩- وقد حضر الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة للاتحاد الفلكي الدولي، التي عُقدت في براغ في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦، زهاء ٢ ٥٠٠ اختصاصي في علم الفلك. وكانت الدورة الأولى للجمعية العامة للاتحاد الفلكي الدولي قد عُقدت في براغ أيضا في عام ١٩٦٧، وأدّى نجاحها حينذاك إلى اختيار هذه المدينة مكاناً لعقد اجتماعها في عام ٢٠٠٦.

١٠- واتّباعاً لنمط مستقر، كان هناك برنامج علمي موسّع يشتمل على ٦ ندوات، و١٧ مناقشة مشتركة، و٧ جلسات خاصة، وكذلك ٤ محاضرات، من خبراء مدعويين، تناولت أساساً جميع المواضيع الرئيسية في علم الفلك المعاصر. ومن السمات البارزة الجديدة في الجمعية العامة التي عُقدت في براغ عقد جلسات عن "مواضيع ساخنة"، مصمَّمة بقصد إثارة الحماس بشأن أحدث الأنشطة الفضائية عهدا. وكان من أبرز حصيلة نتائج المداولات تقديم التعريف الجديد لما هو الكوكب؛ ووفقاً لذلك التعريف أُنقص عدد كواكب المنظومة الشمسية إلى ثمانية كواكب. وتناولت قرارات أخرى، صدرت عن الجمعية العامة، الأسانيد المرجعية للإحداثيات، وميثاق تواصل الفلك مع الجمهور العام.

١١- وفي ذلك السياق، اتّسم بالأهمية الإسهام التشيكي في دراسة أخطار الأجسام القريبة من الأرض. وهناك مؤسستان علميتان رئيسيتان تتقصّيان خصائص المذنّبات في برامج الأبحاث لديهما، وهما: المعهد الفلكي التابع لأكاديمية العلوم في الجمهورية التشيكية، في أوندريوف، بالقرب من براغ، والمرصد الفلكي على جبل كليت (على ارتفاع ١ ٠٧٠ متراً) في الجهة الجنوبية من بوهيميا.

١٢- أما مشروع دراسة الأجسام القريبة من الأرض، الجاري الاضطلاع به في المعهد الفلكي، فله مهمتان رئيسيتان: الأولى، القيام بعمليات رصد لقياس الشدّة الضوئية المقارنة (فوتومترية) للأجسام القريبة من الأرض، وذلك في المقام الأول لأجل دراسات حركة الدوران واستبانة المجموعات الزوجية من الأجسام الفلكية؛ والثانية إجراء قياسات فلكية لها (أي قياسات دقيقة لمواضع الأجسام القريبة من الأرض، وحوسبة مداراتها). وهذا المشروع المعني بالأجسام القريبة من الأرض يتلقّى الدعم من كل من الوكالة المانحة، وهي أكاديمية العلوم في الجمهورية التشيكية، ومؤسسة تخوم الفضاء، ضمن إطار مشروع برنامج المراقبة.

١٣- ولغاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، تمّ اكتشاف ما مجموعه ٨٢٥ مذنّباً مفهرساً (المعروفة مداراتها) من مرصد جبل كليت. وهذا العدد المكتَشف يضع مرصد كليت ضمن ١٥ مرصدا عالميا تتربّع على قمة المراصد في هذا الميدان، وتشمل عمليات الرصد التي يقوم بها إجراء القياسات الفلكية الخاصة بمذنّبات مكتَشفة حديثا ومحتملة الخطورة يبلغ عددها ١٣ مذنّباً. ومع أن أكثرية المذنّبات التي اكتشفها وصوّرها مرصد كليت هي مذنّبات في منطقة الحِزام الرئيسي ضمن المنظومة، فقد عُثر فيها على مذنّبين اثنين من نوع "آمور" ومذنّب واحد من نوع "تروجان".

١٤- في شهر تشرين الأول/أكتوبر من كل عام، تحتفل الجمهورية التشيكية بعقد أسبوع الفضاء العالمي. ولدى الجمهورية التشيكية تقليد عريق يتبدّى في وجود المراصد الفلكية والقُباب الفلكية الاصطناعية المتاحة للعموم، بغية الارتقاء بمستوى الوعي لدى الجمهور العام لا فيما يخصّ علم الفلك فقط، بل بشأن علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتهما أيضا. وقد قام مكتب الفضاء التشيكي بتنظيم أسبوعَ الفضاء العالمي الأول في البلد في عام ٢٠٠٢. وعمل أكثر من ٢٥ كيانا من جميع أنحاء البلد على تشجيع الجمهور على المشاركة فيه على نطاق واسع، وخصوصا من جانب الشباب. وفي الآونة الأخيرة، ينصبّ التركيز على العروض الإيضاحية في وسائل الإعلام وعلى المحاضرات والمعارض، حسبما يتبيّن في التقارير الخاصة بذلك الصادرة عن الرابطة الدولية لأسبوع الفضاء.

غينيا

[الأصل: بالفرنسية]

١- إن غينيا بلد من غربي أفريقيا، ينتمي إلى مجموعة بلدان نامية مستوى التقدّم التكنولوجي فيها أدنى من غيرها، ومن ثم فهي لا تضطلع حاليا بأي أنشطة في ميدان الفضاء

الخارجي. ولكنْ بالنظر إلى ازدياد عدد الأنشطة في الفضاء، فإن غينيا مهتمة في الحفاظ على الفضاء الخارجي آمناً وخالياً من النفايات ومن جميع المخاطر الأخرى، وذلك لكي يمكن استخدامه على نحو أكثر فعالية.

٢- أما إنشاء وزارة البيئة في غينيا، والتي أُنشئ، ضمن مقرّها، المركزُ الوطني لرصد البيئة ومراقبتها، فهو استجابة إلى دواعي القلق المتعدّدة الناجمة عن المشاكل البيئية. والمهمة الرئيسية لهذا المركز هي مراقبة البيئة، والغاية منها صون رفاه السكان. ذلك أن الأنشطة البشرية التي تؤثّر وطأتها على البيئة تنطوي على إشكالات عدّة، لأن وطأة ذلك التأثير لا تراعي الحدود الجغرافية.

٣- ولأن غينيا ليست بعدُ عضواً في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، فإن الدورة الرابعة والأربعين للجنة الفرعية العلمية والتقنية، التابعة لتلك اللجنة، تتيح مناسبة ملائمة لكي تتفهّم غينيا طرائق العمل وشروط المشاركة والدور الذي يمكن غينيا القيام به لكي تصبح عضواً في تلك اللجنة، أسوةً ببعض البلدان النامية الأخرى.

كينيا

[الأصل: بالإنكليزية]

١- مقدّمة

١- في كينيا، بدأ تاريخ الأنشطة في ميدان علوم وتكنولوجيا الفضاء في عام ١٩٦٢، حينما بادر عالم إيطالي من جامعة روما "لا سابيينزا" إلى الإعراب عن اهتمامه بالقيام بأبحاث علمية فضائية في الساحل الكيني. وأدّى ذلك إلى تبادل رسائل بين جامعة روما، بالنيابة عن حكومة إيطاليا، وبين المعهد الملكي التابع لجامعة أفريقيا الشرقية في نيروبي، بالنيابة عن حكومة كينيا. ومن ثم فقد أُنشئ مشروع سان ماركو للسواتل في ماليندي على الساحل الشرقي من كينيا، وأُطلق الساتل الأول من الأرض الكينية في عام ١٩٦٧، بعد ١٠ سنوات فحسب على إطلاق ساتل "سبوتنيك" الروسي الأول، في عام ١٩٥٧.

٢- وقد أصبحت كينيا دولة عضوا في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في عام ١٩٧٣، بمقتضى قرار الجمعية العامة ٣١٨٢ (د-٢٨) ورسالة مؤرّخة ١١ شباط/فبراير ١٩٧٤ (A/9492) موجّهة من رئيس الجمعية العامة إلى الأمين العام. وكانت كينيا الدولة الثالثة والسبعين التي تنضم إلى اللجنة.

٣- ويمكن أن يتبيّن في كينيا وجود كثير من تطبيقات علوم وتكنولوجيا الفضاء، بما في ذلك الاستجابة في حالات الكوارث والتخفيف من عواقبها، والتنبّؤ بأحوال الطقس، والتنقيب عن المعادن، والزراعة وإدارة موارد المياه، ورسم خرائط الأراضي، والاتصالات عن بُعد.

٤- وقد أنشأت كينيا، بمعيّة الجزائر وجنوب أفريقيا ونيجيريا، نظام كوكبة السواتل الأفريقية لإدارة الموارد والبيئة، وذلك لأجل تحسين إدارة الموارد الأفريقية.

٢- السياسة العامة بشأن علوم الفضاء

٥- في عام ١٩٩٢، أنشأت حكومة كينيا فرقة العمل الوطنية للعلم والتكنولوجيا لكي تضطلع بمهمة صياغة سياسة عامة بشأن علوم وتكنولوجيا الفضاء. ثم في عام ١٩٩٣، قدَّمت فرقة العمل تقريرها، وقام وزير الدولة لشؤون الدفاع بإعداد صيغة مذكّرة وزارية سعيا إلى موافقة مجلس الوزراء على إنشاء أمانة وطنية لعلوم وتكنولوجيا الفضاء ضمن وزارة الدولة لشؤون الدفاع.

٦- وكان المراد أن تُسنَد إلى الأمانة المسؤولية عن ريادة جميع المبادرات المعنية بعلوم وتكنولوجيا الفضاء، وإعداد صيغة سياسة عامة بشأن العلوم والتكنولوجيا في هذا الخصوص، لكي تكون الوثيقة التوجيهية في هذه الأمور. ولكن الأمانة لم تُنشأ حتى الآن. وفي عام ٢٠٠٦، قدَّمت مبادرة الكوكبة الساتلية الأفريقية لإدارة الموارد والبيئة الحوافز التي تساعد على اتخاذ إجراءات عمل بشأن إنشاء الأمانة.

٣- المبادرة الأفريقية لإدارة الموارد والبيئة

٧- أثناء الدورة الثالثة والأربعين للجنة الفرعية العلمية والتقنية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، في شباط/فبراير ٢٠٠٥، تباحث ممثّلو ثلاث دول أعضاء، هي الجزائر وجنوب أفريقيا ونيجيريا، حول فكرة إنشاء هيئة تتولّى المساعدة في إدارة الموارد الطبيعية والبيئة في أفريقيا. وقد اتفق ممثّلو تلك الدول على عقد اجتماع تشاوري في الجزائر في أيار/مايو ٢٠٠٥. ونظراً إلى موقع كينيا الاستراتيجي، اتفقت مجموعة البلدان الثلاثة على دعوة كينيا إلى الاجتماع التشاوري الثاني، الذي عُقد في جنوب أفريقيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ثم عُقد الاجتماع الثالث في نيجيريا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أعقبه الاجتماع الذي عُقد في الجزائر العاصمة في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وإبّان

الاجتماع التالي، المزمع عقده في نيروبي في عام ٢٠٠٧، يُؤمل أن توقّع البلدان الأربعة على وثيقة إعلان نوايا.

٤- مشروع سان ماركو

٨- يقع مشروع سان ماركو في ماليندي، على الساحل الشرقي من كينيا. وقد أُنشئ بمقتضى مذكّرة تفاهم، وقّعت عليها حكومة إيطاليا وحكومة كينيا معاً. ويشتمل المشروع على إنشاء منصّة إطلاق، ومحطة أرضية لتتبّع مسار السواتل والتحكّم بها، ومحطة استشعار عن بُعد. وقد اختيرت ماليندي بسبب موضعها على الساحل الشرقي من القارة الأفريقية وقربها من خط الاستواء.

٩- وما فتئت تُستخدم قاعدة ماليندي كموقع لإطلاق السواتل ولأجل تتبّع مسار السواتل والتحكّم بها امن جانب كل من وكالة الفضاء الأوروبية، والإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك من جانب هيئات حكومية ومن القطاع الخاص.

٥- المركز الإقليمي لرسم خرائط الموارد لأغراض التنمية

١٠- أُنشئ المركز الإقليمي لرسم خرائط الموارد لأغراض التنمية في نيروبي في عام ١٩٧٥، برعاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية (وتسمّى الآن الاتحاد الأفريقي). والمركز عبارة عن منظمة حكومية دولية غير ربحية تضم ١٥ عضواً: اثيوبيا وأوغندا وبوتسوانا وجزر القمر وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وسوازيلند والسودان وسيشيل والصومال وكينيا وليسوتو وملاوي وموريشيوس وناميبيا.

١١- وتشمل الخدمات الأساسية التي يقدّمها المركز التدريب المهني على مختلف المستويات في مجالات المسح، ورسم الخرائط، والمسح التصويري الرقمي، ورسم الخرائط البيانية الرقمي، والاستشعار عن بعد، ونظم المعلومات الجغرافية (جي آي اس)، والنظام العالمي لتحديد المواقع (جي بي اس)، وتطوير قواعد البيانات وإدارتها، وتكنولوجيا المعلومات عموما. ويقدّم المركز أيضا خدمات استشارية في مجالات المسح ورسم الخرائط، وتطبيقات الاستشعار عن بعد، ونظم المعلومات الجغرافية، والنظام العالمي لتحديد المواقع، وتقييم الموارد وإدارتها، وتطوير قواعد البيانات الأرضية الفضائية، وإدارة البيئة. كما يعرض المركز تقديم خدمات الإصلاح والمعايرة بخصوص معدّات المسح ورسم الخرائط.

٦- إدارة مسح الموارد والاستشعار عن بُعد

١٢- أُنشئت إدارة مسح الموارد والاستشعار عن بُعد ضمن وزارة البيئة والموارد الطبيعية في عام ١٩٧٦، بتمويل من حكومة كينيا، ودعم من الوكالة الكندية للتنمية الدولية.

١٣- وهذه الإدارة مكلّفة بمهمة جمع المعلومات الأرضية الفضائية عن الموارد الطبيعية وتخزين تلك المعلومات وتحليلها ونشرها، بغية تيسير اتخاذ القرارات بناءً على المعلومات لأغراض التنمية المستدامة، مما يهدف إلى التخفيف من الفقر وكذلك الحدّ من تدهور حالة الأراضي. والبيانات التي تجمعها الإدارة تشكّل الأساس اللازم لإعداد السياسات العامة وخطط التنمية لأغراض اتخاذ القرارات في كينيا.

٧- دائرة الأرصاد الجوية في كينيا

١٤- دائرة الأرصاد الجوية في كينيا التابعة لوزارة النقل والاتصالات هي ركن من أركان الجهود العالمية المعنية برصد أحوال الطقس والمناخ وفهمها والتنبّؤ بها بغية تنفيذ المبادرات الانمائية الموثوقة والمستدامة.

١٥- وتقدِّم هذه الدائرة أيضاً بيانات علمية عن المحيطات وغيرها من البيانات البيئية، بما في ذلك خدمات رصد الغطاء النباتي الأرضي. وأما الخدمات العمومية فتشمل توفير التنبّؤات اليومية بأحوال الطقس للجمهور العام، وكذلك لاستخدامها في أغراض الملاحة الجوية والبحرية. وتلك التنبّؤات بأحوال الطقس على المدى القصير والمتوسط والطويل تُدمج في البرامج الوطنية للتخطيط والإدارة في المجال الاقتصادي.

٨- مركز التنبّؤ بالمناخ وتطبيقاته التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية

١٦- أُنشئ مركز التنبّؤ بالمناخ وتطبيقاته، التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في نيروبي في عام ١٩٨٩، من قِبل ٢٤ بلداً في شرقي أفريقيا وجنوبيها برعاية كلٍ من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

١٧- أما الهدف المنشود الرئيسي من هذا المركز فهو الإسهام في رصد المناخ والتنبّؤ به لأجل الإنذار المبكّر بالأحداث المناخية القصوى والتخفيف من وطأة تأثيرها السلبي على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي والموارد المائية والطاقة والصحة، من ضمن قطاعات اجتماعية واقتصادية أخرى. كما يقدِّم المركز الخدمات الاستشارية والإنذارات المبكّرة في حينها بشأن حالات الجفاف والفيضانات وسائر الأحداث المناخية القصوى.

٩- المجلس الوطني للعلم والتكنولوجيا

١٨- أُنشئ المجلس الوطني للعلم والتكنولوجيا ضمن وزارة العلم والتكنولوجيا في عام ١٩٧٧ بموجب الباب ٢٥٠ الخاص بالقوانين في كينيا، من مرسوم برلماني. وتتعلق الولاية المسنَدة إلى المجلس بإسداء المشورة إلى حكومة كينيا بشأن جميع الأمور ذات الصلة بالأنشطة والأبحاث العلمية والتكنولوجية اللازمة للتنمية.

١٠- حالة التصديق على الاتفاقات الدولية ذات الصلة بالأنشطة في الفضاء الخارجي

١٩- صدَّقت كينيا حتى الآن على الاتفاقيتين التاليتين من الاتفاقات الدولية ذات الصلة بالأنشطة في الفضاء الخارجي:

(أ) معاهدة المبادئ المنظِّمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى[1] لعام ١٩٦٦؛

(ب) اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية[2] لعام ١٩٧١.

٢٠- وتشمل الاتفاقات الأخرى التي انضمّت إليها كينيا ما يلي:

(أ) معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء[3] لعام ١٩٦٣؛

(ب) الاتفاق المتعلق بالمنظمة الدولية لسواتل الاتصالات "إنتلسات"[4] لعام ١٩٧١؛

(ج) اتفاقية المنظمة الدولية للاتصالات البحرية الساتلية[5] لعام ١٩٧٦؛

(د) اتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات[6] لعام ١٩٩٢.

---

(1) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٦١٠، الرقم ٨٨٤٣.

(2) المرجع نفسه، المجلد ٩٦١، الرقم ١٣٨١٠.

(3) المرجع نفسه، المجلد ٤٨٠، الرقم ٦٩٦٤.

(4) المرجع نفسه، المجلد ١٢٢٠، الرقم ١٩٦٧٧.

(5) المرجع نفسه، المجلد ١١٣٤، الرقم ١٧٩٤٨. وفي عام ١٩٩٤، غيّرت المنظمة اسمها ليصبح المنظمة الدولية للاتصالات الساتلية المتنقّلة.

(6) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٨٢٥، الرقم ٣١٢٥١.

الفلبين

[الأصل: بالإنكليزية]

١- إذْ تسلّم الفلبين بأهمية دور تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، فقد قامت بخطوة أولى في سبيل وضع برنامج وطني بشأن تطبيقات تكنولوجيا الفضاء وذلك بالدعوة إلى عقد المؤتمر الوطني الأول بشأن تطبيقات وأبحاث تكنولوجيا الفضاء، وهو تجمّع على الصعيد الوطني كلّه لأصحاب المصلحة المعنيين بتكنولوجيا الفضاء في البلد، عُقد في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وكان من بين المشاركين في المؤتمر الوطني الأولى وحدات حكومية محلية ومؤسسات جامعية وبحثية، ومنظمات من القطاع الحكومي ومن القطاع الخاص وشركات من القطاع الخاص، معنية بالأنشطة ذات الصلة بتكنولوجيا الفضاء. وقد نظّم الحدَث المهم وزارةُ العلم والتكنولوجيا في الفلبين، عن طريق المجلس الفلبيني للبحث والتطوير في ميدان العلوم والتكنولوجيا المتقدّمة، الذي يقوم بمهمة المجلس القطاعي التابع لوزارة العلم والتكنولوجيا في ميدان العلوم والتكنولوجيا المتقدّمة والميادين ذات الصلة بها.

٢- وقد جمع المؤتمر الوطني بين مستعملي خدمات تكنولوجيا الفضاء ومقدِّمي هذه الخدمات والمعنيين بتطويرها في الفلبين، سعياً إلى صوغ وإطلاق برامج وطنية تشجّع استخدام تكنولوجيات، كالاستشعار عن بعد، ونظم المعلومات الجغرافية، والاتصالات الساتلية الفضائية، والقيام بالأبحاث فيها، بغية الاستعانة بها في برامج التنمية الوطنية. وعلى وجه الخصوص، عُني المؤتمر الوطني باستكشاف أغراض استخدام تكنولوجيا الفضاء ومنافعها في معالجة شواغل، مثل إجراء كشف حسابي للموارد الطبيعية، وإدارة البيئة، ورصد الكوارث والتخفيف من عواقبها، والاتصالات، والتخفيف من شدّة الفقر، والتخطيط للتنمية المستدامة.

٣- وأدّى المؤتمر الوطني الأول بشأن تطبيقات وأبحاث تكنولوجيا الفضاء إلى صوغ برنامج وطني متوائم خاص بتكنولوجيا الفضاء، يضع في الحسبان الأهداف الانمائية للألفية، واستراتيجية تنمية قطاع المياه، ومحصّلة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وتحقيقاً لهذه الغايات، شهد المؤتمر الوطني الأول اعتماد جدول أعمال وطني، ومشاريع رائدة وبرامج لبناء القدرات من أجل تنمية قطاع تكنولوجيا الفضاء في الفلبين. وحدَّد المؤتمر أيضاً آليات عمل لأجل التعبئة على الصعيدين المحلي والدولي للحصول على التمويل اللازم لتنفيذ البرنامج، ولتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي في هذا الصدد.

٤- وقد استندت الترتيبات التحضيرية للمؤتمر الوطني الأول إلى حلقات عمل عُقدت في جميع أنحاء الفلبين قبل أشهر من الدعوة إلى عقد المؤتمر. والتُمس تقديم مدخلات من ممثّلي مؤسسات القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمؤسسات الجامعية والبحثية، من مختلف المناطق والأقاليم في الفلبين، بشأن المسائل والمشاكل التي يمكن معالجتها من خلال تطبيقات تكنولوجيا الفضاء، وكذلك بشأن الحلول المقترحة. واشتملت حلقات العمل على مواضيع رئيسية كتطبيقات الاتصالات الساتلية، وتطبيقات سواتل الأرصاد الجوية، ورصد الأخطار الطبيعية، وإدارة الكوارث باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الساتلية، وتطوير تدريس علوم الفضاء.

٥- وسوف يُوزَّع التقرير عن أعمال المؤتمر الوطني الأول بشأن تطبيقات وأبحاث تكنولوجيا الفضاء مسجّلا على قرص مدمج (سي دي-روم)، إبّان الدورة الرابعة والأربعين للجنة الفرعية العلمية والتقنية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، المزمع عقدها في الفترة من ١٢ من ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧.